المقايضة

أدّى تمسّك الادارة الاميركية، خلال الشهرين الماضيين، بمنطلق رفض الربط بين أزمة الخليج والنزاع العربي ـ الاسرائيلي الى اضفاء مظهر «المواجهة»، سواء داخل اطار مجلس الامن الدولي، أم مع الاطراف الدولية، والاقليمية، الساعية الى تحقيق دفع جديد في عملية السلام في المنطقة.

ولا شيء يعزّز هذا التفسير سوى تلك السابقة في تاريخ مجلس الامن الدولي، الذي ظل، على امتداد الاسابيع الماضية، محكوماً بمشيئة «انتقائية» اميركية، حرصت على ابقاء خيوط الودّ مع كل الاطراف، كي لا تبدو انها تتبنّى «ازدواجية» في معاييرها، ازاء أزمتين في منطقة واحدة.

في هذا الاطار، ثمّة اعتقاد راسخ، لدى العديد من الاوساط السياسية والدبلوماسية، في المنطقة وخارجها، بأن أزمة الخليج أوجدت المخارج اللازمة، واستعجلت انضاج الظروف والاوضاع الملائمة لاحداث تغييرات جوهرية في سياسة الولايات المتحدة الاميركية تجاه القضية الفلسطينية. ولعلّ أهمّ تلك التغييرات الموافقة الاميركية على قيام مجلس الامن الدولي بدور ما في البحث في حل لهذه القضية، لأول مرة، منذ اصرار واشنطن على الانفراد بالبحث في الحل، ورفض المظلة الدولية (هارولد ساوندرز، **انترناشونال هيرالد تربيون**، ٨ ـ ١٩٩٠/١٢/٩).

ولا ريب في ان ما أدّى الى التوصّل الى القرار الاخير الصادر عن مجلس الامن الدولي، بشأن القضية الفلسطينية، مجموعة عناصر هامّة تشمل الآتي: أولاً، ان مجلس الامن الدولي اصبح، وبمبادرة اميركية، بعد اندلاع أزمة الخليج في الثاني من آب (اغسطس) الماضي، أداة دولية لمعالجة الازمات الاقليمية، ولم تتمكن الولايات المتحدة الاميركية من تبنّي «ازدواجية المعايير» في هذا الشأن. ثانياً، ان أزمة الخليج جعلت الولايات المتحدة الاميركية تخشى استخدام حق النقض (الفيتو) ضد مشاريع القرارات المتعلّقة بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي والقضية الفلسطينية، بينما كانت، في السابق، تصوِّت بـ «الفيتو» تلقائياً، فأصبح «الفيتو» سلاحاً مضاداً. ثالثاً، استمرار تعنّت الحكومة الاسرائيلية في رفضها السماح لبعثة الامم المتحدة بالتحقيق في ما يحدث في الارض الفلسطينية المحتلة، وتحدّيها الاخير للادارة الاميركية في استئنافها سياسة الابعاد، في الوقت الذي كانت الادارة الاميركية تبذل قصارى جهدها لحمايتها. رابعاً، ان الواقع السياسي الدولي الجديد جعل فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط مقبولة، بعدما اصبحت علاقة الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي «علاقة شراكة» (راغدة درغام، **الحياة**، لندن، ١٩٩٠/١٢/٢٢).

واذا ما كانت القضية الفلسطينية، باعتبارها جوهر النزاع في الشرق الاوسط، وقضية اقليمية تستوجب الحل، فان الولايات المتحدة الاميركية سعت، بعض الشيء، الى ترجيح أهمية تحالفها العربي والدولي ضد العراق على علاقتها العضوية باسرائيل، والتحقت باجماع مجلس الامن الدولي على قرار وضع آلية لبدء العمل لتوفير الحماية للفلسطينيين المدنيين تحت الاحتلال الاسرائيلي، ودان قرار الحكومة الاسرائيلية استئناف عمليات ابعاد الفلسطينيين من على الارض المحتلة، وأكد، مجدداً، ان مدينة القدس هي جزء من الاراضي الفلسطينية المحتلة (جاكسون ديهل، **انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٢ ـ ١٩٩٠/١٢/٢٣).

وبالطبع، فقد حاولت اسرائيل، منذ البدء، عرقلة صدور مثل هذا القرار، ولمّحت الى امكان تدهور علاقتها مع الولايات المتحدة الاميركية. ففي رسالة بعث بها السفير الاسرائيلي الجديد في واشنطن، زلمان شوفال، الى رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، أكد فيها ان عدم اتفاق